

Distr.: Limited
10 November 2021
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية
المنازعات بين المستثمرين والدول)
الدورة الحادية والأربعون
فيينا، 15-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

ملخص لأعمال اجتماع ما بين الدورات بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، مقدّم من جمهورية الصين الشعبية

تستسخ هذه المذكرة ورقة وردت من حكومة جمهورية الصين الشعبية تحتوي على ملخص لأعمال اجتماع ما بين الدورات بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المعقود يومي 28 و29 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية. وقد قُدمت النسخة الإنكليزية من الملخص في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وترد في مرفق هذه المذكرة ترجمة لتلك الورقة بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

مقدمة

- 1- تشازك في تنظيم اجتماع ما بين الدورات بشأن موضوع استخدام الوساطة في سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول كل من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ووزارة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي، بدعم من الحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية.⁽¹⁾ وقد ضم هذا الاجتماع، الذي عُقد في شكل هجين يتيح المشاركة حضوريا وعن بُعد، 640 مشاركا مسجلاً من 94 ولاية قضائية في جميع أنحاء العالم.
- 2- وسبق هذا الاجتماع، الذي عقد في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة يومي 28 و29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، اجتماع تمهيدي عقد عن بُعد في فترة ما بين الدورات السابقة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 ناقشت فيه الوفود المشاركة في الفريق العامل وجهات أخرى معنية بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول كيفية التغلب على التحديات التي تعترض استخدام الوساطة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وعملية التسوية المتعددة المستويات للمنازعات (بروتوكول الوساطة)، ونماذج هجينة لحل المنازعات الاستثمارية الدولية، وسبل المضي قدماً بشأن الوساطة كخيار لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.⁽²⁾
- 3- وبناء على مناقشات الاجتماع التمهيدي المذكور، انطلق هذا الاجتماع المعقود في فترة ما بين الدورات واتخذ شكل حلقة نقاش وحلقة عمل تطبيقية ومناقشات مائدة مستديرة.

الملاحظات الافتتاحية

- 4- افتتحت اجتماع ما بين الدورات السيدة لي يونغجي (المديرة العامة لإدارة المعاهدات والقانون، وزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية)، التي لفتت الانتباه إلى التقدم الإيجابي الذي أحرزه الفريق العامل الثالث في ترويج استخدام الوساطة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والحاجة إلى اتباع نهج كلي متسق في الإصلاح. ورأت السيدة لي أن اجتماع ما بين الدورات يمكن أن يستفيد من الجهود الجماعية للأونسيترال والوفود المشاركة في الفريق العامل الثالث والخبراء، الذين يمكنهم التعاون معاً في الأعمال المتصلة بالوساطة.
- 5- وأعربت السيدة آنا جوبان-بريت (أمية الأونسيترال) عن تقديرها للحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية لاستضافة هذا الاجتماع، وللجهات المشاركة في التنظيم على جهودها. وسلّطت السيدة جوبان-بريت الضوء على فوائد الوساطة، وأوضحت أن الغرض من هذا الاجتماع ذو شقين، هما: '1' الحصول على تعليقات حول مشروع المذكرتين اللذين أعدتهما الأمانة بشأن البنود والمبادئ التوجيهية النموذجية المتعلقة بالوساطة؛⁽³⁾ '2' استكشاف الكيفية التي يمكن بها استخدام إطار الأونسيترال الحالي للوساطة لتعزيز الوساطة بين المستثمرين والدول.
- 6- وأدلت السيدة تيريزا تشنغ (وزيرة العدل، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، جمهورية الصين الشعبية) بالملاحظات الختامية لليوم الأول، وكذلك الملاحظات الافتتاحية لليوم الثاني. وقالت إن من الأمور التي تبعت على

(1) يمكن الاطلاع على برنامج اجتماع ما بين الدورات وسائر المعلومات المتعلقة بالاجتماع على الرابط <https://2021-uncitral-wg-iii-intersessional.net/>.

(2) يمكن الاطلاع على وقائع الاجتماع التمهيدي المعقود عن بُعد في فترة ما بين الدورات على الرابط https://www.doj.gov.hk/en/publications/pdf/2020_pre_intersessional_meeting_proceedings_e.pdf.

(3) مشروعاً المذكرتين متاحان على الرابط <https://uncitral.un.org/ar/strengtheningmechanisms>.

التشجيع أن اجتماع ما بين الدورات قد عُقد للمرة الأولى في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وأشارت إلى أن تطوير الوساطة لا يزال يتبع ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي: '1' تصحيح الأطر؛ '2' التغلب على الحواجز النفسية من خلال التثقيف؛ '3' إطلاق أوجه التأثير بين الوساطة ومختلف خيارات إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وأعربت السيدة تشنغ أيضا عن استعداد منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية لتقديم المساعدة اللازمة لتيسير أعمال الفريق العامل المتصلة بالوساطة.

ملخص حلقة النقاش - تبادل وجهات النظر والخبرات بين المنظمات الدولية"

- 7- أدار حلقة العمل الدكتور أنتوني نيوه (رئيس الأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي).
- 8- وقدمت السيدة فروكه نيتشكه (مستشارة أولى ورئيسة فريق، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار) لمحة عامة عن عملية الوساطة لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وقواعد الوساطة الخاصة بالمركز (التي يُتوقع اعتمادها في أوائل عام 2022). وأشارت أيضا إلى إمكانية أن يتفق الأطراف على تطبيق قواعد المركز في شكلها الحالي أو تطبيق قواعد أخرى مثل قواعد الأونسيترال للوساطة التي اعتمدت حديثا وطلب المساعدة الإدارية من المركز. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار العمل منذ عام 2017 كمنبر لإنهاء الوعي وبناء القدرات من خلال توفير سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية والدورات التدريبية والدراسية، ويخطط المركز للاضطلاع بمزيد من الأنشطة، منها مثلا دورة تدريبية بشأن الوساطة بين المستثمرين والدول من المزمع تنفيذها في أوائل عام 2022 بالتعاون مع وزارة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي، ومركز التسوية الفعالة للنزاعات، وأمانة ميثاق الطاقة.
- 9- وذكر الدكتور يورغ فيير (رئيس فرع سياسات الاستثمار، شعبة الاستثمار والمشاريع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)) عددا من مبادرات الأونكتاد في إطار عرضه الإيضاحي بشأن أفضل الممارسات المتعلقة باستخدام الوساطة في حل المنازعات الاستثمارية الدولية. وكمثال على ذلك، أطلق الأونكتاد إطاره الخاص بسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، الذي يتناول مسائل متصلة بإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية والسبل البديلة لتسوية المنازعات، وبخاصة الوساطة. وأشار الدكتور فيير إلى دليل الأونكتاد المعنون "Investor-State Disputes: Prevention and Alternatives to Arbitration" (المنازعات بين المستثمرين والدول: درة نشوبها وبدائل التحكيم)، الذي يبين بعض الممارسات الفضلى في مجال الوساطة يمكن الرجوع إليها.⁽⁴⁾ وناقش عددا من الخيارات السياسية لتعزيز الوساطة، مثل تحديد فترات تهدئة ملائمة، وجعل الوساطة إلزامية، وإدراج إشارة صريحة إلى الوساطة.
- 10- وعرض الدكتور أليخاندرو كاربايو-ليدا (المستشار العام ورئيس مركز تسوية المنازعات، الميثاق الدولي للطاقة) آراءه بشأن كيفية تصميم المبادئ التوجيهية والبنود التشريعية لكي تستخدمها الحكومات في إعداد إطار يتيح استخدام الوساطة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وأشار خصوصا إلى تجربة الصك النموذجي المتعلق بإدارة المنازعات الاستثمارية الذي وضعه ميثاق الطاقة الدولي. وشدد على أن الأساس القانوني الواضح والصريح للوساطة سيضمن صلاحيات للتسوية وعمليات وآليات واضحة لمعالجة المسائل المالية المحتملة. وقدم أيضا بعض الاقتراحات بشأن سبل تحسين إدارة الحالات، مثل إجراء تقييم مستقل مبكر للمنازعة قبل اتخاذ قرار بشأن طريقة حلها، وإنشاء قاعدة بيانات منظمة ومركزية لحل المنازعات ودرع نشوبها.
- 11- وتكلمت السيدة بريانكا خير (أخصائية القطاع الخاص، وحدة مناخ الاستثمار، مجموعة البنك الدولي) عن تجربة البنك الدولي في مجال بناء القدرات الحكومية على درة نشوب المنازعات بين المستثمرين والدول.

(4) دليل الأونكتاد متاح على الرابط https://unctad.org/system/files/official-document/diaaia200911_en.pdf و https://unctad.org/system/files/official-document/webdiaaia20108_en.pdf.

وحددت السيدة خير خمسة عناصر حاسمة في بناء القدرات الحكومية، وهي: '1' استخدام وكالة رائدة للوساطة كتدخل مبكر؛ '2' تحديد مجموعة واضحة من الإجراءات التشغيلية التي يتعين على الوكالة الرائدة اتباعها؛ '3' استخدام أساليب فعالة لحل المشاكل؛ '4' بناء القدرات على استخدام أساليب الوساطة من أجل العمل مع مختلف أصحاب المصلحة على إيجاد حلول قائمة على التوفيق بين مصالحهم؛ '5' ضرورة وجود وكالة رائدة معنية بأعمال التتبع والرصد. وفيما يتصل بمجال بناء القدرات على نحو أكثر تحديدا، أوضح أن البنك الدولي يوفر برامج لدرء نشوب المنازعات تهدف إلى تحسين فهم الموظفين الحكوميين لالتزامات الاستثمار، وتتناول أساليب حل المشاكل وجمع البيانات وتحليلها.

ملخص وقائع حلقة العمل التطبيقية بشأن الوساطة بين المستثمرين والدول

12- عُقدت حلقة عمل تطبيقية بشأن التغلب على العوائق وبناء قدرات الوساطة في سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بالتزامن مع اجتماع ما بين الدورات. وأدار حلقة العمل التطبيقية الدكتور جيمس دينغ (المفوض، المكتب الشامل لتجنب المنازعات وتسويتها، وزارة العدل، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، جمهورية الصين الشعبية).

13- وبدأت حلقة العمل التطبيقية بعرض إيضاحي قدمه السيد مارتن روجرز (شريك ورئيس (آسيا)، مكتب Davis Polk للمحاماة) بشأن الحواجز النفسية التي تحول دون استخدام المستثمرين والحكومات للوساطة في سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وصنّف هذه الحواجز النفسية إلى ثلاث فئات: '1' الحواجز الخارجية (مثل عدم وضوح إطار الوساطة)؛ '2' الحواجز الداخلية (مثل شواغل المسؤولين الحكوميين النفسية المتعلقة بإبرام ترتيبات التسوية مع المستثمرين)؛ '3' أوجه القصور في العملية التي قد تنجم عن الوساطة غير الناجحة. وبغية التغلب على هذه الحواجز النفسية، أهاب السيد روجرز بالقطاعات القانونية بذل مزيد من الجهود لإعداد بيانات مستمدة من التجربة الفعلية للتدليل على فوائد استخدام الوساطة من حيث الوقت والتكلفة.

14- ثم تحدث السيد رونالد سوم (رئيس قسم تسوية المنازعات (آسيا)، مكتب Addleshaw Goddard LLP للمحاماة) عن التجارب والممارسات المتعلقة باستخدام الوساطة في حل المنازعات الاستثمارية الدولية. وأشار السيد سوم إلى نماذج مختلفة مثل الوساطة التيسيرية والوساطة التقييمية والتوفيق والوساطة المشتركة. وعلى وجه الخصوص، عرض السيد سوم تجربته العملية فيما يتعلق بنظام الوساطة الاستثمارية الذي أنشئ في إطار اتفاق الاستثمار المنبثق من اتفاق توثيق الشراكة الاقتصادية، والذي اعتمد نموذجا للوساطة المشتركة يقوم على ثلاثة وسطاء ويتبع مبدأ الطوعية.

15- وناقش السيد وولف فون كومبرغ (الوسيط والمحكم الدولي) سبل إطلاق إمكانات الوساطة من خلال بناء القدرات. واقترح السيد فون كومبرغ أن تُستثمر جهود في تعزيز الشرعية الدولية للوساطة عن طريق إدراجها في اتفاقات الاستثمار الدولية كعملية اختيارية، وكذلك من خلال إعلان المنظمات الدولية دعمها للوساطة باعتبارها أداة فعالة لتسوية المنازعات. كما شدد على أن توفير تدريب متخصص للوسطاء على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول مفيد، وأن إعداد قائمة أو قوائم بهم يمكن للمستثمرين والمسؤولين الحكوميين الرجوع إليها لتحديد الوسطاء الذين يتمتعون بالقدر الكافي من المصداقية والقدرة أمر بالغ الأهمية. وكرر السيد فون كومبرغ أيضا التأكيد على أهمية الإحصاءات المتعلقة بكيفية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وما إذا كانت الوساطة قد استُخدمت في هذه التسويات.

16- وأبدت السيدة ماي تاي (شريك إداري (آسيا)، مكتب Herbert Smith Freehills للمحاماة) رأيها بشأن دور الممارسين في تشجيع زيادة استخدام الوساطة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وقالت إن خبرتها تدل على أن هناك فرصة جيدة للتوصل إلى تسوية ناجحة في مرحلة مبكرة من المنازعة، وأن الغالبية

العظمى من الحالات لا تصل إلى التحكيم، وهو ما يبرهن على استعداد الأطراف والتزامها بإيجاد حل خارج سياق الآليات الرسمية لتسوية المنازعات. ورأت السيدة تاي أيضا أن بإمكان المحامين تشجيع استخدام الوساطة من خلال الحصول على تقييم مستقل مبكر للمنازعات بغية تقييم نطاق النتائج القانونية المحتملة والتكاليف المترتبة على الانخراط في إجراءات تحكيم مطولة. وإلى جانب التقييم القانوني، أوصت السيدة تاي أيضا بإشراك خبراء في جوانب أخرى من المنازعة، مثل وقعها على مناخ الاستثمار، وآثارها على نمو القطاع، ووقعها السياسي الناتج عن أي قرارات أو تسوية بشأنها.

17- واستعرض البروفيسور هاي تاك شين (أستاذ القانون (الفخري) في كلية الحقوق، جامعة سول الوطنية) أفكاره بشأن أوجه التآزر بين أدوات درة نشوب المنازعات والوساطة. واعتبر البروفيسور شين أن من شأن إنشاء وكالة رائدة داخل الحكومة تكون مكرّسة لمنع المنازعات أن يعزز إمكانية حل المنازعات عن طريق التسوية التفاوضية، قبل أن تتصاعد المنازعة أو تُسَيَّس. ويمكن أن تعمل هذه الوكالة الرائدة على تجميع الخبرات والمعارف، مما سيعزز نوعية عملية صنع القرار لدى المسؤولين، بمرور الوقت. وفيما يتعلق بأحكام المعاهدات، اقترح البروفيسور شين إدراج متطلبات الوساطة الإلزامية أو الحوار المؤسسي بين الحكومات المضيفة وحكومات الموطن (مثل لجنة أو مفوضية مشتركة) ضمن الإجراءات المنصوص عليها في المعاهدات، وذلك بغية معالجة شواغل المسؤولين المتعلقة بالتعرض للنقد أو لمخاطر شخصية بسبب اللجوء إلى الوساطة.

18- وقدم الدكتور توماس سو (رئيس مركز "إبرام" الدولي لتسوية المنازعات عبر الإنترنت) عرضا إيجابيا بشأن إمكانية تطبيق نظم تسوية المنازعات عبر الإنترنت على الوساطة في منازعات الاستثمار الدولية. وأشار الدكتور سو إلى أن استخدام نظم تسوية المنازعات عبر الإنترنت والتكنولوجيات المتقدمة، أي تكنولوجيا التداول بالفيديو، والإرسال الآمن للبيانات، والترجمة باستخدام الذكاء الاصطناعي، واستخدام تقنية سلسلة الكتل والتخزين السحابي، يمكن أن يبيّن استخدام الوساطة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وفي هذا الصدد، أشار الدكتور سو أيضا إلى أحدث مبادرات مركز "إبرام" الدولي لتسوية المنازعات عبر الإنترنت، بما في ذلك خطة تسوية المنازعات عبر الإنترنت المتصلة بجائحة كوفيد-19 ومنصة تسوية المنازعات عبر الإنترنت التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

19- وخلال حلقة النقاش التي عُقدت في إطار حلقة العمل التطبيقية، أبدى اهتمام كبير بالتساؤل حول ما إذا كانت عمليات الوساطة ستصبح في المستقبل جزءا طبيعيا من عملية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وأعرب عن التفاؤل بأن الوساطة يمكن أن تكون إضافة جذابة للتحكيم. وقيل أيضا إن المشاركة النشطة في هذا الاجتماع من جانب الممارسين والمؤسسات وممثلي الحكومات تشير إلى اتجاه إيجابي للغاية في الأوساط القانونية لاستكشاف إمكانية استخدام الوساطة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وأشار إلى أن ظهور عدة مبادئ توجيهية وأطر للوساطة الاستثمارية في الأعوام الأخيرة دليل على التقدم الهائل الذي أحرزته الوساطة.

20- وفيما يتعلق بالتغلب على العقبات أو الصعوبات الرئيسية التي تعترض الجمع بين استخدام أدوات درة نشوب المنازعات وعمليات الوساطة، شُدّد مرة أخرى على ضرورة تغيير عقلية المسؤولين الحكوميين من خلال بناء القدرات والتدريب على الصعيد الدولي. ورُئي أنه قد يكون من المفيد وضع مخطط نموذجي مفصل ولكنه بسيط لعملية الوساطة يقدم لمحة عامة شاملة عن كيفية الربط بين أدوات درة نشوب المنازعات والوساطة. وحتى فيما يتعلق بتسوية المنازعات عبر الإنترنت، قيل إن تغيير عقلية المستخدمين سيكون ضروريا، وأنه ينبغي أيضا معالجة المسائل المتصلة بسهولة استخدام المنصة وأمن البيانات.

21- واستنادا إلى المناقشة التي دارت في حلقة العمل التطبيقية، لخص الدكتور جيمس دينغ النقاط الرئيسية اللازمة لإطلاق إمكانات الوساطة على النحو التالي: '1' إشراك الأطراف المتنازعة من خلال أطر واضحة وصريحة للوساطة؛ '2' تمكين الأطراف والوسطاء من خلال بناء القدرات في مجال الوساطة؛ '3' استكشاف

خيارات مبتكرة مثل أدوات درء نشوب المنازعات والتخفيف من حدتها وتسوية المنازعات عبر الإنترنت بغية إثراء ممارسات الوساطة. كما أشار الدكتور دينغ إلى المنصة العالمية الشاملة للابتكار القانوني بشأن تسوية المنازعات عبر الإنترنت، التي أكدت الأونسيترال في دورتها السنوية في عام 2021 استمرار التعاون بشأنها مع وزارة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

ملخص مناقشات المائدة المستديرة

22- أدار مناقشات المائدة المستديرة كل من الرئيس ومقرر الفريق العامل الثالث والأمانة.

البنود النموذجية بشأن الوساطة

23- اتفق عموماً على أن الإجراءات الموجزة والأحكام الواضحة يمكن أن تكون مفيدة في إقناع المستثمرين والمسؤولين الحكوميين بمحاولة استخدام الوساطة. وفيما يتعلق بتصميم بنود الوساطة وقواعدها، رُئي أن من الضروري عند وضع بنود نموذجية للوساطة تحقيق التوازن بين الإلزام والمرونة.

24- وفيما يتعلق بقواعد الوساطة المطبقة على الصعيد الدولي، ذُكرت كأثلة قواعد الأونسيترال للوساطة، وقواعد الوساطة الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وقواعد الوساطة الخاصة برابطة المحامين الدولية. كما أدرجت بعض الولايات القضائية بنوداً وقواعد مفصلة للوساطة في اتفاقاتها وترتيباتها الدولية المتعلقة بالاستثمار.⁽⁵⁾ ومن الأمثلة الحديثة على ذلك بنود الوساطة وقواعدها المتضمنة في اتفاق الاستثمار المنبثق من اتفاق توثيق الشراكة الاقتصادية بين البر الرئيسي ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،⁽⁶⁾ الذي اعتمد نموذجاً فريداً يتألف من لجنة مكونة من ثلاثة وسطاء، وقد استلهم من آلية تعيين الأطراف للمحكمين في المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

25- وفيما يتعلق ببناء القدرات، كان هناك توافق في الآراء في المناقشة على أن التدريب يكتسي أهمية حيوية لتذليل الحواجز النفسية التي تحول دون استخدام الوساطة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، كما شُدد على الحاجة إلى تنويع مجموعة الوسطاء ذوي الخبرة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وقيل إن البنود النموذجية بشأن الوساطة يمكن أن تكون في حد ذاتها أداة لبناء القدرات تتيح للدول فهم العناصر الرئيسية للوساطة وزيادة إلمامها بعملية الوساطة.

مناقشة البنود النموذجية بشأن الوساطة كل على حدة

26- بعد تناول التعليقات العامة، انتقل الاجتماع إلى مناقشة مشاريع البنود النموذجية المتضمنة في مشروع المذكرة، الذي أعدته الأمانة، كل على حدة، حيث أُشير إلى أن اتفاقات الاستثمار الدولية لا تتضمن في الوقت الراهن عموماً أي إشارة صريحة إلى عمليات الوساطة، لكن مشاريع البنود النموذجية بشأن الوساطة، التي أعدتها الأمانة، تقدم ثلاثة خيارات لمشروع الحكم 1، تتراوح بين: '1' الخيار 1- النص صراحة على أن

(5) كان من الأمثلة المذكورة اتفاقات الاستثمار التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مؤخراً، والفصل المتعلق بالاستثمار من اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة المبرم بين إندونيسيا وأستراليا، والاتفاق المبرم بين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع الاستثمار وحمايته.

(6) يمكن الاطلاع على نصي اتفاق الاستثمار المنبثق من اتفاق توثيق الشراكة الاقتصادية وقواعد الوساطة المدرجة فيه على الرابط

https://www.tid.gov.hk/english/cepa/legaltext/files/cepa14_main.pdf

و <https://www.tid.gov.hk/english/cepa/investment/files/HKMediationRule.pdf>

الوساطة متاحة لتسوية المنازعات؛ '2' الخيار 2- النص على تعهد بالبدء في عملية الوساطة ومحاولة استخدامها؛ '3' الخيار 3- فرض شكل صارم من أشكال الوساطة الإلزامية لفترة زمنية محددة.

27- وفيما يتعلق بالبنود النموذجية بشأن الوساطة، كان الرأي العام هو أن هذه البنود ينبغي أن تُصمَّم بطريقة تحافظ على الطابع الطوعي للوساطة. وفيما يتعلق بالخيار 1، رُئيَ عموماً أنه لن يضيف قيمة كبيرة إلى النظام القائم. وفي البداية، أُعرب عن آراء مؤيدة للخيارين 2 و3، أي جعل الوساطة إلزامية ومن ثم إطلاق إمكاناتها في الوقت الذي لا يزال فيه المسؤولون الحكوميون والمستثمرون يحاولون التعرف على عملية الوساطة. وكان الفرق بين الخيار 2 والخيار 3 هو مستوى الالتزام بالوساطة المطلوب من الأطراف. وذكرت بعض الوفود أن بلدانها قد أدرجت أحكاماً مماثلة للخيار 2 والخيار 3 في اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتها.

28- وقد اجتذب موضوع الوساطة الإلزامية اهتماماً كبيراً في مناقشات المائدة المستديرة. وأشار إلى أن تحديد الأهداف التي تسعى الوساطة الإلزامية إلى تحقيقها هو المسألة الرئيسية التي يتعين معالجتها. ولوحظ كذلك أن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تتطوي عموماً على اتخاذ قرارات تتعلق بالنظام العام، وأنه ينبغي ضمان وجود عناصر حسن النية في جميع عمليات التفاوض. وفي هذا الشأن، ذُكر أيضاً أن شرط الوساطة الإلزامي، وبخاصة في إطار الخيار 3، ينبغي أن يشمل على الأقل إمكانية أن ينهي أحد الأطراف أو جميعها إجراء الوساطة، مثلاً بموجب إشعار كتابي، عندما يصبح من الواضح أنه لن يمكن التوصل إلى اتفاق.

29- وفيما يتعلق بمشروع الحكم 2 من البنود النموذجية، دُعي المشاركون إلى التفكير في مسألة الإطار الزمني. ورُئيَ أن أحد الخيارات هو أن تُجرى الوساطة الإلزامية في فترة التهدئة، إما بدلاً من التفاوض المباشر أو بالإضافة إليه، وهو ما لن يسبب تأخيراً كبيراً في بدء التحكيم في حالة فشل الوساطة. وكانت هناك أيضاً اقتراحات بأن يكون خيار الوساطة متاحاً في أي مرحلة من مراحل المنازعة، حتى بعد بدء التحكيم. ومن ناحية أخرى، أُعرب عن بعض الشواغل بشأن ما إذا كان ذلك قد يثير مسألة التأخير، وذلك مثلاً إذا لجأت الأطراف المتنازعة إلى الوساطة في مرحلة متأخرة للغاية من العملية. ومع ذلك، أوضح أن من شأن إتاحة الوساطة في أي وقت أن يعزز إمكانية حل المنازعة عن طريق الوساطة ومصلحة الأطراف في ذلك، حتى بعد بدء التحكيم.

30- وأُعرب عن الاهتمام بوضع بنود أكثر تحديداً فيما يتعلق بمشروع الحكم 2، بغية توضيح التفاعلات بين الوساطة وعملية التحكيم الجارية، ومن ذلك مثلاً ما إذا كان التحكيم سيُوقَف ومدة ذلك الوقف. وكان من بين المسائل الأخرى التي رُئيَ أنها تستحق مزيداً من النظر الآثار المترتبة على عدم استخدام الوساطة، وما إذا كان من شأن عدم الامتثال لمتطلبات الوساطة الإلزامية أن تكون له آثار على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول فيما يتعلق بالمقبولية أو الاختصاص.

31- وأثار مشروع الحكم 3 من البنود النموذجية، الذي يتناول قواعد الوساطة المنطبقة، مسألة ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع مجموعة منفصلة من قواعد الوساطة تُخصص لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ورُئيَ أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة، مع مراعاة أن هناك قواعد متاحة بالفعل.

32- وأثار البعض مسألة طريقة معاملة المعلومات التي تُجمع ويجري تبادلها أثناء الوساطة عندما تكون هناك دعاوى قضائية منظورة أو عمليات تحكيم جارية. ويبدو أن هذه الشواغل مسائل عولجت في إطار الحكم المتعلق بعدم الإخلال ضمن مشروع الحكم 5 من البنود النموذجية.

33- وتناول مشروع الحكم 6 أوجه التعارض بين السرية والشفافية في عمليات الوساطة المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وكان الرأي العام هو أنه ينبغي تحقيق التوازن بين التزامات السرية والإفصاح. كما رُئيَ أنه بالرغم من أن لكل دولة مستوى مختلفاً من التوقعات والتنظيم بشأن شواغل النظام

العام، فإن مستوى الشفافية المذكور في مشروع الحكم 6، الذي يتطلب أن تُتاح الحلول المتفق عليها بين الأطراف علناً، يبدو كافياً.

34- وفيما يتعلق بوضع البنود النموذجية، كانت هناك بعض الاقتراحات الأخرى مثل الإشارة إلى مفهومي هيئة الاحتكام في المنازعات ((Dispute Adjudication Board (DAB) أو هيئة الاحتكام المعنية بتجنب المنازعات والفصل فيها ((Dispute Avoidance/Adjudication Board (DAAB) المذكورين في قواعد الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين بشأن مشاريع التشييد الضخمة والمعقدة لعام 2017، وكذلك استكشاف الإمكانيات التي ينطوي عليها استخدام إجراء تدريجي لتسوية المنازعات يقوم على مبدأ "الوساطة أولاً، ثم التحكيم".

35- وإلى جانب البنود النموذجية، جرى التأكيد مرة أخرى على أهمية دور الأونسيترال وغيرها من المنظمات الدولية في العمل على بناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتقديم المساعدة التقنية للدول بشأن وضع الأطر.

المبادئ التوجيهية بشأن الوساطة

36- تطرقت مناقشات المائدة المستديرة أيضاً إلى المبادئ التوجيهية بشأن الوساطة الواردة في مشروع المذكرة الذي أعدته الأمانة.

37- واعتُبر أن المبادئ التوجيهية تقدم لمحة عامة دقيقة لعملية الوساطة، وتعطي الأطراف المتنازعة فكرة عن كيفية سير عملية الوساطة حتى يتسنى لها اتخاذ قرار مستنير بالمشاركة رسمياً في هذه العملية. وعلى هذا النحو، فإن المبادئ التوجيهية ستكون مفيدة للمسؤولين الحكوميين في معالجة الشواغل المحتملة بشأن مواجهة ادعاءات بتورطهم في فساد وتعرضهم للنقد العلني، نظراً لأنهم يحتاجون عموماً إلى مستوى أعلى من اليقين، مقارنة بالمستثمرين، بأن القرار المتخذ يتوافق مع سيادة القانون والبروتوكولات الحكومية. وأشار إلى أن أهم جزء في الوساطة الفعالة هو أن يكون هناك وسيط حصيف ويعمل على نحو استباقي يمكنه تصميم عملية سليمة وإرشاد الأطراف باستمرار نحو التوصل إلى حل.

38- وفيما يتعلق بما إذا كان ينبغي للمبادئ التوجيهية أن تقدم تفسيرات للبنود التعاهدية النموذجية، كان هناك تأييد عام لهذه الفكرة نظراً لأن المبادئ التوجيهية قد أعدت بهدف إذكاء الوعي بإمكانية استخدام الوساطة كأحد البدائل لتسوية المنازعات. واقتُرح كذلك أن توضح المبادئ التوجيهية أيضاً دور المؤسسات في تعزيز الوساطة، مثلاً فيما يتعلق بالتنقيف العام أو تقديم الدعم الإداري واللوجستي، وما إلى ذلك.

39- ونوقشت الصلات بين الوساطة وسائر خيارات إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وشملت بعض الأمثلة المذكورة التمويل من طرف ثالث، والمركز الاستشاري المعني بقانون الاستثمار الدولي، والصكوك المتعددة الأطراف، والآليات الدائمة، ومدونات قواعد السلوك. واثُق عموماً على أن المبادئ التوجيهية يمكن أن تتوسع في توضيح هذه الصلات.

40- وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي، ذُكرت تجربة بيرو في مجال درء نشوب المنازعات بين المستثمرين والدول وإدارتها، التي استندت إلى نموذج يقوم على لجنة مشتركة بين الوزارات، كمثال على تيسير استخدام الوساطة. ومن الأمثلة الأخرى التي ذُكرت معاهدة التعاون وتيسير الاستثمار المبرمة بين البرازيل والهند، التي لا تتضمن أي بند يتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ولكنها تنص على مستويين من تسوية المنازعات يتألفان من لجنة مشتركة ومكتب أمين مظالم معني بالاستثمار يمكن للأطراف المتنازعة اللجوء إليهما لحل المنازعات عن طريق الوساطة.

41- وفي حين أقرَّ المشاركون في مناقشة المائدة المستديرة بأهمية إنشاء مركز استشاري، تساءل البعض عما إذا كان ينبغي لهذا المركز أن يضطلع بدور واسع النطاق في الوساطة، ورُئي أن هناك ضرورة لتحديد

الصلة بين المركز الاستشاري وعملية الوساطة تحديداً دقيقاً، مثلاً عن طريق قصر دور المركز الاستشاري على تقديم المشورة إلى الدول بشأن أفضل السبل للمشاركة في الوساطة وتقديم المشورة الملزمة أثناءها، دون أن يشمل ذلك عمل المركز الاستشاري نفسه كمركز للوساطة.

42- وفيما يتعلق بمدونة قواعد سلوك الوسطاء، أُبديت تعليقات مفادها أنه ينبغي التمييز بوضوح بين الوسطاء والمحكمين أو القضاة، لأن أدوارهم تختلف اختلافاً كبيراً. ولوحظ أيضاً أنه إذا فضّلت الدول تطبيق مجموعة منفصلة من مدونات قواعد السلوك على الوسطاء، ستكون لها الحرية في إدراج تلك المدونات في معاهداتها.

43- وبالإضافة إلى ذلك، اقترح إدراج تفاصيل إضافية في المبادئ التوجيهية بشأن مسألة إنفاذ اتفاقات التسوية المنبثقة من الوساطة، بالنظر إلى أن هذه المسألة قد تكون لها أهمية لدى الأطراف المتنازعة. وتكررت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة بوصفها من الأمور ذات الصلة. وأشار أيضاً إلى إمكانية تسجيل اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة في شكل قرار تحكيم بالتراضي، وهو ما يجعلها قابلة للإنفاذ بموجب اتفاقية نيويورك واتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية الناشئة بين الدول ورعايا الدول الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قيل إنه ينبغي تحقيق التوازن بين آليات الإنفاذ والحاجة إلى ضمان الامتثال الطوعي لاتفاقات التسوية، ورئي أن هناك حاجة لمعالجة هذه المسألة في البنود النموذجية.

الملاحظات الختامية

44- في الختام، أعرب رئيس الفريق العامل عن امتنانه لجمهورية الصين الشعبية لاستضافتها اجتماع ما بين الدورات، ولعرض الوزارة تشنغ بأن تقدم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مزيداً من المساعدة في الأعمال المتصلة بالوساطة.